

Distr.: Limited
15 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 68 (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في
التنفيذ والدعم الدولي: الشراكة الجديدة من أجل تنمية
أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

باكستان*: مشروع قرار منقح

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إن تشييراً إلى قرارها 2/57 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2002 المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإن تشييراً أيضاً إلى قرارها 7/57 المؤرخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 المتعلق بالاستعراض
والترقيم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة
من أجل تنمية أفريقيا وإلى جميع قراراتها اللاحقة، بما فيها القرار 322/75 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2021،
المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، وقرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي 9/2021 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021 بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة
من أجل تنمية أفريقيا،

وإن تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة
التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة
المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، وإن تعيد تأكيد التزامها بالعمل
دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره
وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة،
والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن



ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتعدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تؤكد التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، بما فيها البلدان الأفريقية، وإذ تشير أيضا إلى أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا وأهمية الوفاء بجميع الالتزامات بالنهوض بالعمل في المجالات الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا،

وإذ تقر باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة عام 2063 في دورته العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في 30 و 31 كانون الثاني/يناير 2015 باعتبارها استراتيجية الاتحاد الأفريقي السياسية الطويلة الأجل للتنمية أفريقيا، وخطة تنفيذها في السنوات العشر الأولى (2014-2023)، التي تبين المشاريع الكبرى الرئيسية والبرامج التي سيجري تعجيلها خلال العقد، وإذ تقر بالالتزام بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في 22 أيلول/سبتمبر 2008⁽¹⁾،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس⁽²⁾، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽³⁾ التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو موافقتها على الاتفاقية أو قبولها لها أو انضمامها إليها على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى قيام جميع الأطراف بتقديم مساهماتها المحددة وطنيا قبل انعقاد الاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بوقت كاف ووفق أفضل المعارف العلمية المتاحة، وبحماية الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، ولا سيما في أفريقيا،

وإذ تبرز أوجه التآزر بين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وغيرها من النتائج الحكومية الدولية الرئيسية ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ ما يترتب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من أثر متعدد الأبعاد على البلدان الأفريقية، بما في ذلك الآثار الشديدة للجائحة فيما يتعلق بالفقر والأمن الغذائي والبطالة والتجارة وتعطل سلاسل الإمداد والسياحة والتدفقات المالية، فضلا عن آثارها الاجتماعية، بما في ذلك العنف

(1) القرار 1/63.

(2) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.

(3) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

ضد المرأة والفتاة، مما يسبب مزيداً من التحديات التي تعترض تحقيق البلدان الأفريقية خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وإذ تقر بالجهود الهائلة التي تبذلها البلدان الأفريقية في مكافحة جائحة كوفيد-19 لإنقاذ الأرواح وتحقيق تعاف مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود،

وإذ تشير إلى قرارها 196/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على ضرورة تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وعلى ضرورة إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة، وإذ تؤكد من جديد أن الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والاستفادة المتكافئة من خدمات نظم العدالة المنصفة، والتعاون العالمي وتدابير المساءلة المتبادلة لمكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة جزء لا يتجزأ من الجهود التي نبذلها،

وإذ تشير إلى قرارها 254/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 المتعلق بإطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027 وإلى قرارها 293/66 المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2012 الذي أنشأت بموجبه آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وإذ تتطلع إلى صدور التقرير الخامس من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، المزمع عرضه على الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين،

وإذ ترحب بالمناسبات الرفيعة المستوى التي نظمها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا خلال سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2022 المعقودة بشأن موضوع "بناء القدرة على مجابهة الأزمات في مجال التغذية: تسريع النهوض برأس المال البشري والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا"، في إطار شراكة وثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمات أخرى أفريقية ومن منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تشدد على التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الصناعية الشاملة، والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية في أفريقيا، وازدحاماً في اعتبارها أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأنه لا مغالاة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية،

وإذ ترحب بالدعم الذي تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديمه لخطة عام 2063 ولمبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا وخطة تصنيع الأدوية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا،

وإذ تلاحظ أن أثر جائحة كوفيد-19 يزيد من حدة أوجه عدم المساواة الناجمة عن الفجوات الرقمية، خاصة في البلدان الأفريقية، وذلك لأن أشد الناس فقراً وضعفاً هم أشد الناس تأثراً وهم أيضاً الأكثر بُعداً عن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإنّ تؤكد من جديد انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018 في مراكش بالمغرب، وإنّ تشير إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المعروف أيضا باسم اتفاق مراكش بشأن الهجرة⁽⁴⁾،

وإنّ تؤكد من جديد أيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي انعقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019⁽⁵⁾،

وإنّ تحيط علما مع التقدير بتحويل وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية تماشيا مع قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي تغيير مسمى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ليصبح وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا⁽⁶⁾،

1 - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد التاسع عشر عن التنفيذ والدعم الدولي"⁽⁷⁾؛

2 - **تقر** بالجهود التي تبذلها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا⁽⁸⁾، وتؤكد من جديد في هذا الصدد الدور الأساسي الذي تؤديه لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه الشراكة الجديدة، وترحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية بهدف تعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة، وتؤكد أهمية توكي الاتساق والتنسيق في تنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁹⁾، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير للتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذهما؛

3 - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، بذل جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030؛

4 - **تشجع** البلدان الأفريقية على تعزيز البنى التحتية المحلية والإقليمية وتوسيع نطاقها، مع الإقرار بأهمية الاستثمار في البنى التحتية الجيدة، من خلال كل من الاستثمار الأجنبي والمحلي، وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، وتقر في هذا الصدد بضرورة أن ينسق شركاء أفريقيا في التنمية جهودهم لتصبّ في اتجاه دعم برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا؛

(4) القرار 195/73، المرفق.

(5) القرار 291/73، المرفق.

(6) انظر المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1(XI) الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، المعقودة في أديس أبابا يومي 17 و 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(7) A/76/_.

(8) A/57/304، المرفق.

(9) القرار 1/70.

5 - **تؤكد** أهمية أن تتخذ تدابير موجهة صوب أهداف بعينها للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وأن تتخذ نظم وتدابير حماية اجتماعية للجميع تكون مناسبة للظروف الوطنية، بما في ذلك وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، وأن تُحقق تغطية واسعة شاملة للفقر والضعفاء؛

6 - **تشجع** البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا من خلال النظم الغذائية الصحية والمنظومات الغذائية المستدامة، بدعم من شركاء أفريقيا في التنمية، وترحب بمبادرة الأمين العام بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021؛

7 - **تدعو** إلى اتخاذ التدابير الفعالة وتوظيف الاستثمارات المحددة الهدف لتعزيز النظم الصحية الوطنية وكفالة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بغية منع تفشي الأمراض والوقاية منها ومكافحتها، بما في ذلك مرض فيروس إيبولا ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتقر في هذا الصدد الترابط القائم بين الصحة البشرية والحيوانية والنباتية وصحة النظم الإيكولوجية، وتدعو الشركاء في التنمية إلى أن يواصلوا مساعدة البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية وتوسيع نطاق نُظم الترصد في قطاع الصحة وتعزيزها وصونها بغية تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) والامتثال لها⁽¹⁰⁾ ومن أجل القضاء على الأمراض، وفي هذا الصدد تهيب بالشركاء في التنمية أن يدعموا تنفيذ الاستراتيجية الصحية الأفريقية للفترة 2016-2030 والانتقال إلى التغطية الصحية الشاملة في أفريقيا؛

8 - **تشير** إلى اعتماد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل بصيغته الواردة في قرارها 3/73 المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بصيغته الواردة في قرارها 284/75 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021، والإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها بصيغته الواردة في قرارها 2/73 المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018، وإعلان أبوجا بشأن دحر الملاريا في أفريقيا⁽¹¹⁾، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو والصناديق الدولية للصحة وبغيرها من الشركاء في التنمية مواصلة تقديم الدعم، بما يشمل الدعم المالي والتقني، إلى البلدان الأفريقية لتكثيف جهودها الوطنية من أجل تنفيذ الإجراءات التي التزم بها رؤساء الدول والحكومات وممثلوهم تنفيذاً تاماً على النحو المناسب؛

9 - **تلاحظ** التهديد غير المسبوق المحقق بالمكاسب الإنمائية والاقتصادية التي حققتها القارة بشق الأنفس من جراء مرض كوفيد-19؛ وترحب بالجهود التي يبذلها القادة الأفارقة للتخفيف من أثر الجائحة على بلدانهم ومواطنيهم؛ وتعرب عن بالغ التقدير لجميع الجهات الشريكة والمنظمات الدولية التي دعمت القارة في مساعيها إلى التخفيف من آثار كوفيد-19؛ وتلاحظ وجود حاجة إلى تقديم دعم إضافي للحد من تداعيات الجائحة على تنفيذ القارة لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، ولدعم تنفيذ الاستراتيجية القارية المشتركة المكثفة لمواجهة جائحة كوفيد-19 في أفريقيا وتعزيز قدرة الوكالة الأفريقية للأدوية على تصنيع اللقاحات المضادة لكوفيد-19؛ وتدعو في هذا الصدد إلى تضامن عالمي، ولا سيما على صعيد

(10) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 3-58، المرفق.

(11) انظر A/55/240/Add.1، المرفق.

تحقيق تكافؤ فرص الحصول على اللقاحات في أفريقيا، وتحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على إتاحة الحصول بشكل عادل وميسور التكلفة ومناسب التوقيت على اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص وخدمات الرعاية الصحية المأمونة والفعالة فيما يتصل بكوفيد-19 على مستوى العالم، بما في ذلك في إطار الدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس) وغيره من المبادرات ذات الصلة، مثل مبادرة فرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء لقاحات كوفيد-19، مما سيفضي إلى الإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد كوفيد؛

10 - **تشجيع** البلدان الأفريقية على مواصلة بذل الجهود في مجال تعزيز التعليم والتدريب المهني، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للابتكار التكنولوجي، بالاستفادة من التكنولوجيات الرائدة والاستثمار في عمليات الرقمنة من أجل تعزيز الاتصال الإلكتروني، وتحث كافة الجهات المعنية صاحبة المصلحة على النظر في ضمان التمويل المناسب للتنمية الرقمية ووسائل التنفيذ الملائمة، بما في ذلك تعزيز بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية؛

11 - **تدرك** أهمية الدور الذي يمكن للجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا أن تؤديه، في ظل تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، لتنفيذ ولاية الشراكة الجديدة وخطة عام 2063 وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها، وفي هذا الصدد تشجع البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تزويد الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالدعم اللازم للتنمية قدراتها؛

12 - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى توفير الدعم للبلدان الأفريقية في مساعيها إلى تنمية قدرات المكاتب الإحصائية ونظم البيانات الوطنية من أجل كفاءة توافر بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب؛

13 - **تقر** بأن أفريقيا من أقل المناطق إسهاماً في تغير المناخ، غير أنها شديدة التأثر بعواقبه الوخيمة والتعرض لها، وتعرب عن بالغ القلق إزاء التحديات المتزايدة التي تطرحها ظواهر الجفاف وتدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والفيضانات وعواقبها الوخيمة على مكافحة الفقر والمجاعة والجوع، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، أن يواصل دعم أفريقيا ليتسنى لها تلبية احتياجاتها في مجال التكيف، بوسائل تشمل تطوير التكنولوجيا ونقلها الطوعي ونشرها بشروط متفق عليها، بما فيها الشروط الميسرة والتفضيلية، وبناء القدرات وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها وفقاً للالتزامات القائمة، وتؤكد الحاجة إلى أن تنفذ الأطراف النتائج المتفق عليها في كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك اتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي⁽¹²⁾ تنفيذاً تاماً، إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا⁽¹³⁾، بما في ذلك إطارها الاستراتيجي للفترة 2018-2030⁽¹⁴⁾، وتتطلع إلى الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بهدف التعبئة المشتركة لما قدره 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة بحلول عام 2020 وإلى غاية عام 2025 من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق تدابير التخفيف المجدي من آثار تغير

(12) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(13) المرجع نفسه، المجلد 1954، الرقم 33480.

(14) ICCD/COP(13)/21/Add.1، المقرر 7/م أ-13، المرفق.

المناخ والشفافية في التنفيذ، فيما يتعلق بالعمل المناخي، وخاصة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

14 - **تكرر تأكيد قلقها البالغ** إزاء تنامي التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيدين الدولي والمحلي، بما فيها التدفقات المتأتية من الجريمة، وترحب بالإعلان السياسي المعتمد في 2 حزيران/يونيه 2021 في الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للجمعية العامة المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"⁽¹⁵⁾، وتكرر تأكيد الالتزام بمضاعفة الجهود للحدّ بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030 بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، وذلك بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية والتعاون الدولي تماشياً مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽¹⁶⁾ ومع تنفيذها، وتعترف بضرورة تعزيز الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإعادة الأصول واستردادها، وتشدد على أن التدفقات المالية غير المشروعة تحد من توفر الموارد القيمة، بما فيها ما يوجه منها لتمويل التنمية؛

15 - **تلاحظ** إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030؛

16 - **تؤكد من جديد** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل للجميع ومنصف، وتكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوسائل منها اتخاذ إجراءات موجهة والاستثمار في صياغة وتنفيذ كافة السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتجديد الالتزام باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث تحوّل من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات، وكفالة مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والسبل والفرص المتاحة للمشاركة والاضطلاع بأدوار قيادية في الميدان الاقتصادي، والقضاء على العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسين وعلى التمييز بجميع أشكاله؛

17 - **ترحب** بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة تقيّد 42 بلداً أفريقياً طوعية بالآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في 24 بلداً، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض تلك، وتحث في هذا الصدد الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها بحلول عام 2023 على النحو المتوخى في خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام 2063، وتحيط علماً بالمقرر المتخذ بشأن الإصلاح المؤسسي للآلية⁽¹⁷⁾، وتؤكد الملكية الأفريقية للعملية، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، بناءً على طلبها، في تنفيذ برامج عملها الوطنية؛

18 - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء ازدياد عبء الديون في العديد من البلدان الأفريقية، وهو ما تقاوم بسبب جائحة كوفيد-19، وتؤكد أهمية القدرة على تحمل الدين وتحقيق الشفافية وتأمين السيولة

(15) القرار د إ-1/32، المرفق.

(16) القرار 313/69، المرفق.

(17) انظر المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1(XI)، الجزء الحادي عشر.

ومنع أزمات المديونية وتوَحَّى الإدارة الحصيفة للديون في أفريقيا، وترحب بالتمديد الختامي لمبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمدة ستة أشهر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021، وتقرّ بالدور الهام الذي تؤديه تدابير تخفيف عبء الدين، على أساس كل حالة على حدة، في جملة أطر منها الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، بما في ذلك إلغاء الديون وإعادة هيكلة الديون وأية آليات أخرى، مثل مبادرات مبادلة الديون بالتنمية المستدامة والعمل المناخي حيثما كان مناسباً، من أجل إيجاد حل شامل ومستدام لمشكلة الديون الخارجية في البلدان الأفريقية؛

19 - **تهيب** بالبلدان الأفريقية أن تواصل بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة محلية تفضي إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة تلك التي تملكها نساء، وتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة القطاع غير الرسمي في أفريقيا واجتذاب الاستثمارات بطرق منها تهيئة مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ بمجرباته، وتدعو البلدان الشريكة لأفريقيا في التنمية إلى تشجيع الاستثمار في أفريقيا من جانب قطاعاتها الخاصة وإلى تيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان الأفريقية بشروط متفق عليها؛

20 - **تلاحظ** أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر رئيسي لتمويل التنمية وأنه يؤدي دوراً ذا أهمية حاسمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملين للجميع، بسبل منها تعزيز توافر فرص العمل والقضاء على الفقر والجوع، وأنه يسهم في كفاءة مشاركة الاقتصادات الأفريقية على نحو فعال في الاقتصاد العالمي وييسر التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو، حسبما يكون مناسباً، أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسيره بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

21 - **تعترف** بالنقد المحرز في كفاءة حرية تنقل الأشخاص، وكذلك حركة السلع والخدمات في أفريقيا، وترحب في هذا الصدد ببداية النشاط التجاري تحت مظلة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 كانون الثاني/يناير 2021، وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدان الأفريقية؛

22 - **تلاحظ مع القلق** ضآلة حصة أفريقيا في حجم التجارة الدولية مقارنةً بغيرها، وتكرر تأكيد ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لتحسين الاتساق في سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف وإلى بناء قدرتها على المنافسة عن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والأثر الاقتصادي - الاجتماعي العميق الناجم عن جائحة كوفيد-19، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

23 - **تشدد** على أهمية إحراز التقدم نحو انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إقراراً منها بإسهام هذا الانضمام في الاندماج الكامل لتلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحث في هذا الصدد على تيسير انضمام البلدان الأفريقية التي هي بصدد الاضطلاع بإجراءات الانضمام

إلى منظمة التجارة العالمية وذلك على أساس تقني وقانوني وبطريقة تتسم بالشفافية، وتؤكد من جديد أهمية القرار الذي اتخذته هذه المنظمة بشأن انضمام أقل البلدان نمواً إليها⁽¹⁸⁾؛

24 - **تكرر تأكيد** أننا ماضون معاً على درب تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، بوسائل منها التعاون الدولي والشاركة على أساس الثقة المتبادلة والمصلحة التامة للجميع، بروح من التضامن العالمي، ومن أجل المستقبل المشترك للجيل الحالي والأجيال المقبلة، مع التركيز على احتياجات البلدان الأفريقية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

25 - **ترحب** بمختلف المبادرات الهامة بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية، وتشدد على ضرورة تنفيذها بصورة فعالة، وتقر في هذا الصدد بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تحقيق التنمية، ولا سيما تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

26 - **تكرر تأكيد** أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمراً حاسماً، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، ويثلج صدرها ما حققته البلدان القليلة التي تمكنت من الوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وبهدف تخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً أو فاقت هذا الهدف، وتحت سائر البلدان على تكثيف جهودها لزيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية وبذل مزيد من الجهود الملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛

27 - **تشدد** على ضرورة مواصلة إجراء مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقياس "مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة" المقترح، مؤكدة من جديد أن أي مقياس من هذا القبيل لن ينعكس من الالتزامات المقطوعة بالفعل؛

28 - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع مشاريع وبرامج تدرج في نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة انساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعماً لخطة عام 2063، وتهيب في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المتعلقة بإرساء المعايير وأنشطتها التنفيذية⁽¹⁹⁾؛

29 - **تدعو** الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع

(18) القرار WT/L/508/Add.1 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2012.

(19) وفقاً لإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي وقّع عليه الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في 27 كانون الثاني/يناير 2018.

المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى مواصلة الإسهام في كفاءة الفعالية والموثوقية لعملية آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عن طريق التعاون في جمع البيانات وتقييم الأداء، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم ويترأس جلسة للحوار التفاعلي بين أصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا وذلك خلال الدورة السابعة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة؛

30 - **تقرر** أن ترجى النظر في تقرير الأمين العام وأن تدرج البند المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي" في جدول الأعمال المؤقت للنظر فيه واتخاذ قرار بشأنه خلال الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والسبعين ودوراتها السنوية التالية.